الاستراتيجية الإفريقية للاتحاد الأوروبي

د. رتيبة بر د

أستاذة العلاقات الدولية - كلية الحقوق والعلوم السياسية /
جامعة مولود معمري – تيزي وزو / الجزائر.

لقد عرف النظام العالميّ الجديد منذ فترة التسعينيات مرحلةً جديدة، يميّزها بزوغُ بيئةٍ جديدةٍ من الخصائص والمستجدات والتفاعلات الدولية والإقليمية، أدّت إلى توفير الظروف الملائمة لاسترداد علاقات الهيمنة الأوروبية، إذ وجدت الدول الأوروبية- التي طالما احتفظت بسيطرتها وهيمنتها على القارة الإفريقية- أنها أصبحت في مواجهة تحدياتٍ جديدة، أهمّها تنامي الهيمنة الأمريكية، والمنافسة الشديدة من جانب القوى الاقتصادية الجديدة، كاليابان[1]

(١) انحصر دور اليابان في البداية على تقديم المساعدات، إلا أنها مع أواخر الثمانينيات أعلنت سياسة جديدة تقوم على محاور ثلاثة: المساعدات، والتبادل الثقافي، وحفظ السلام. وعملت اليابان على دعم التنمية في إفريقيا، وإثارة انتباه المجتمع الدولي تجاهها بعد تهميشها؛ وذلك بدعوتها لعقد مؤتمر طوكيو الدولي الأول لتنمية إفريقيا (تيكاد) في ١٩٩٣م، ثم عقد المؤتمر الثاني في ١٩٩٨م. وعموماً تركز اليابان في علاقتها بإفريقيا على الجانب الاقتصادي

والصين[1]، لذلك يعمل الاتحاد الأوروبي على استرداد علاقاته (الاستغلالية) بالقارة الإفريقية وتدعيمها[2]، بعد أنّ قلّ اهتمامه بها في فترةٍ سابقة.

ننطلق في هذا المقال من إشكاليةٍ تتمحور عموماً حول: ما أهمّ المحاور والأطر التي تجمع الاتحاد الأوروبي بالقارة الإفريقية؟ وما فحوى الاستراتيجية الأوروبية الجديدة؟ وما الذي قدّمته لإفريقيا التي لا تزال رهن وضعها؟

سنستعين في تحليل موضوعنا والإجابة عن إشكاليته باستخدام المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ بالتركيز على أبعاد العلاقات الأورو-إفريقية، وتعميق المعرفة بها، من خلال دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع بوصفها وصفاً دقيقاً، كيفيّاً أو كميّاً، سنتطرّق عموماً إلى كلّ الأمور المتعلقة بتاريخ هذه العلاقات، ومراحلها وأطرها وطبيعتها؛ في ظلّ التنافس الكبير على القارة بعد انتهاء الحرب الباردة.

أولاً: ملامح الاهتمام المتبادل.. والتباين الإدراكي:

يمكننا التركيز على مفهوم (المصلحة الوطنية) بوصفها دافعاً وهدفاً مباشرٍ للسلوك السياسي، والاهتمام المتبادل بين الطرفين؛ برغم الاختلاف الإدراكي المسجّل بينهما، وهذا على النحو الآتي:

بالنسبة للاتحاد الأوروبي: تكمن مصلحته في التصدي ومواجهة التنافس الآسيوي، وبخاصّة الصيني[3]، فالصين تمثّل ثالث أكبر شريكٍ لإفريقيا، أضف إلى ذلك الرغبة في فتح الأسواق الإفريقية أمام المنتجات الأوروبية، خصوصاً أنّ حجم السوق الإفريقية يبلغ ٢٠٪ من إجمالي السوق العالمية، كذلك التصدي للاهتمام الأمريكي بإفريقيا[4].

نجد من جهةٍ أخرى: أنّ إقرار الاتحاد الأوروبي بناءَ سياسةٍ خارجيةٍ وأمنيةٍ مشتركة ودعمها؛ لا يمكن تحقيقه إلا من خلال الربط بين القوة الاقتصادية الأوروبية والبعد السياسي لهذه التجربة الوحدوية الرائدة، مما يساعد في معرفة المصالح الأوروبية في القارة الإفريقية وفَهْمها، والتي تتلخص في: البحث عن أسواق لتصريف المنتجات الأوروبية، والحصول على المواد الأولية، وكذا الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تمتلكها إفريقيا،

مستخدمةً في ذلك عدة أدوات، أهمها: المساعدات والاستثمارات والعلاقات التجارية. وتعدّ اليابان الدولة الأولى المانحة للمساعدات في إفريقيا منذ بداية التسعينيات.

(١) تحوّل اهتمام الصين بالقارة من دعم حركات التحرير في إفريقيا في الخمسينيات إلى تبنّي سياسة ترتكز على المصالح العامّة والاستراتيجية بعيدة المدى لكلّا الطرفين، كما تطورت العلاقات الاقتصادية بينهما من الاعتماد على المساعدات الصينية الحكومية إلى التعاون المتبادل في صورة مشروعات مشتركة، وقروض بفائدة منخفضة، بالإضافة إلى تطور العلاقات في مجالات الثقافة والتعليم.

(٢) تتوفر القارة الإفريقية على حوالي ١٠٪ من احتياطيّ النفط العالمي، و ٨٪ من احتياطيات الغاز الطبيعيّ العالمية، وتنتج ٨٠٪ من بلاتين العالم، وأكثر من ٤٠٪ من ألماس العالم، و ٢٠٪ من الذهب والكوبالت. انظر: علي حسين باكير: «التنافس الدولي في إفريقيا: الدوافع والأهداف والسيناريوهات المستقبلية»، مركز الجزيرة للدراسات (٢آب/أغسطس ٢٠٠٩م)، www.aljazeera.net/NR/-sxeres/2117487C-497F

(٣) طبقاً للإحصاءات؛ وصل حجم التجارة بين الصين وإفريقيا إلى: ٥٥. ٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٦م.

(٤) ظهر ذلك بوضوح منذ ١٩٩٦م عندما قام وزير الخارجية الأمريكي «وارين كريستوفر» بزيارة بعض الدول الإفريقية، ثم تلا ذلك زيارات متلاحقة لمسؤولين أمريكيين، أبرزها زيارة كلينتون في ١٩٩٦م لستّ دولٍ إفريقية، تلاها انعقاد القمة الإفريقية-الأمريكية في الولايات المتحدة عام ٢٠٠٠م، التي دعا فيها كلينتون إلى إسقاط ٧٠ مليار دولار عن الأفارقة.

واستغلال المواد الخامّ التي تزخر بها، ولاسيما: (النفط، اليورانيوم، الذهب، الماس).

أما بالنسبة للطرف الإفريقي: فتكمن مصلحته في سعي الدول الإفريقية، بعد استقلالها، إلى البحث عن المعونة والخبرة الأوروبية للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومطالبة الأوروبيين بإلغاء ديونها الخارجية أو إلغاء جزء منها، هذه الأخيرة كونها العائق أمام تحقيق تنمية شاملة، وحلّ النزاعات القائمة، وكذا محاربة الفقر والبطالة والأمراض الفتاكة.

فنجد من بين دوافع اهتمام الطرف الإفريقي بالاتحاد الأوروبي: الرغبة في جذب الاستثمارات الأوروبية إلى أراضيه، وعدم اقتصارها على قطاع التعدين، والرغبة في فتح الأسواق الأوروبية الكبيرة أمام المنتجات الإفريقية، عن طريق الحصول على تسهيلات تجارية واقتصادية، وتنويع علاقات الدول الإفريقية الخارجية وتوسيعها؛ بالرغم من تأكيد خبراء الاقتصاد لاتهاماتهم الموجهة للاتحاد الأوروبي: بأنه لا يمضي قُدماً في علاقاته الاقتصادية بإفريقيا نحو علاقات متكافئة، وذلك حتى تستمر القارة الإفريقية منتجاً للمواد الأولية، ومجرّد سوقٍ لتصريف المنتجات الأوروبية المصنّعة، بالرغم من كون الاتحاد الأوروبي الشريك التجاريّ الرئيس لإفريقيا.

إنّ التباين الإدراكي الإفريقي-الأوروبي مرشّح للازدياد لأسباب عدة، لعلّ أبرزها: تشدّد الطرف الأوروبي في الحصول على المزايا التي تتيح له توسيع التجارة غير المتكافئة مع الطرف الإفريقي؛ في مواجهة تشدّد الطرف الإفريقي في أنّ توسيع التجارة يجب أن يتمّ في ظلّ اعتماد عملية تنموية شاملة؛ تتيح لشعوب القارتين تحقيق التكامل الاقتصادي والتجاري العادل.

لعلّ فشل الاتحاد الأوروبي في استغلال فرصة القمة الأورو-إفريقية (٢٩-٣٠ تشرين الثاني-نوفمبر ٢٠١٠م)، لإغراء الأطراف الإفريقية، يُعدّ داعماً لاشتداد التنافس حول إفريقيا، من خلال جهود تنشيط مبادرة شراكة الولايات المتحدة-دول شمال إفريقيا (مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب وموريتانيا)، ويتيح أيضاً العمل بوتائر أسرع في برنامج التعاون الاقتصادي الصيني مع الدول الإفريقية الرئيسة (جنوب إفريقيا، السودان، الكونغو الديمقراطية، أنجولا، موزنبيق، إثيوبيا، غينيا)، وهي الدول التي لو ارتبطت بالشراكة مع الصين؛ فإنّ موارد القارة الإفريقية سوف تكون قد أصبحت عمليّاً في يد الصين، والتي قطعت شوطاً كبيراً في مشروع التعاون الصيني-الإفريقي؛ من خلال انتقائها للتعاون مع الدول الإفريقية ذات الوزن والتأثير في بقية دول القارة الإفريقية.

ثانياً: أطر الشراكة (الأوروبية - الإفريقية).. وهل تزيد من أزمات القارة:

أ) اتفاقيات لومي:

يمثّل إطار اتفاقيات لومي (Traités de Lomé)[١] أحد أهمّ القنوات المتعددة الأطراف للعلاقات الأوروبية مع دول إفريقيا[٢] في ظلّ مجموعة (ACP).

لقد جاءت اتفاقيات لومي بصفةٍ متجددةٍ ومتتاليةٍ عبر عدة أجيال:

الجيل الأول: عُرف باسم: (سياسات

(١) نسبة إلى (لومي - بالفرنسية: Lomé) عاصمة دولة توغو Togo؛ في غرب إفريقيا.

(٢) تؤكد الدول الإفريقية، في ديباجة ميثاق الوحدة الإفريقية، وحول علاقاتها مع الآخر، مبدأ «الحفاظ على استقلالها، وسيادتها، والوحدة الإقليمية للدول الإفريقية، وأن تقاوم الاستعمار الجديد بكلّ صوره».

الارتباط)، إذ سمحت معاهدة روما المنشِئة للسوق الأوروبية بتوقيع بعض البلدان من الـ ACP على المعاهدة المذكورة، حيث استفادت تجاريّاً، وكذلك من حيث المساعدات التي أقرتها الدول الستّ المكوّنة للسوق الأوروبية.

الجيل الثاني: تمثّل في اتفاقيات ياوندي (الأولى والثانية)، فيما بين عامي: (١٩٦٣م / ١٩٧٣م)، وكانت أغلبية المستفيدين (الأفارقة وغيرهم) من هذه الاتفاقيات من الدول الناطقة بالفرنسية.

الجيل الثالث: تمثّل في اتفاقيات لومي، أُطلقت لومي الأولى في ٢٨ فبراير ١٩٧٥م، وضمّت ٤٦ دولة من دول الـ ACP، وارتفع العدد ليبلغ نحو ٦٩ دولةً موقّعةً على معاهدة (لومي الرابعة) (١٩٩٥م / ٢٠٠٠م)، والتي اشتملت على مضمونٍ سياسيٍّ للحوار في (المادة الخامسة) التي تشير لضرورة احترام حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية وحكم القانون.

وما يزال الحوار جارياً بين الطرفين[١] حول نمطٍ جديدٍ من اتفاقيات ما بعد (لومي الرابعة)، التي خصّصت مبالغ مالية فعلية لدعم برامج التكيّف الهيكليّ؛ وصلت لنحو ١١٥٠ مليون يورو، أي بنسبة ١٤٪ من جملة المخصّصات المالية.

لقد وفّرت اتفاقيات لومي المتجددة، منذ ١٩٧٥م، إطاراً استفادت منه الدول الإفريقية، سواء في النظام التجاريّ المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية، وقد مثّلت هذه المساعدات نسبةً تصل إلى ما بين (١٠٪ – ١٥٪) من إجمالي المعونات المالية المتدفقة على إفريقيا السوداء؛ في ظلّ لومي الثالثة[٢].

كما أصدرت المفوضية الأوروبية: (الورقة الخضراء)[٣] بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٩٦م، وطالبت الورقة دول الـACP بضرورة تحسين سياساتها الداخلية وأسلوب إدارتها للاقتصاد، وتحسين شروط التنمية، وتهيئة المجال أمام القطاع الخاصّ لجذب الاستثمارات، كما طالبت الورقة دول الـACP بضرورة الأخذ في الحسبان نموّ الاقتصاد العالميّ، وتوسيع دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية، كما طالبت بتطوير دعم الحوار السياسيّ بين الجانبين من أجل تحقيق مستقبلٍ أفضل للشراكة بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الـACP .

لعلّ أهمّ النقاط المتعلقة بهذه الورقة، والتي أثارت الجدل حولها، ما يأتي:

– استمرارية المزايا التفضيلية: المزايا الأوروبية التفضيلية للدول الإفريقية تلاشى أثرها الإيجابي بعد ٢٠٠٤م، على ضوء قواعد منظمة التجارة العالمية[٤]، مما شكّل فراغاً

(١) انطلق الحوار بين الطرفين، وبدأت المفاوضات بشأن نمط جديد من لومي منذ ٣٠ سبتمبر ١٩٩٨م، بين الاتحاد الأوروبي ونحو ٧١ دولة من دول الـ ACP، وذلك في ظلّ بيئة عالمية جديدة، عبر مفاوضات متعدّدة المستويات داخل كلٍّ جانبٍ على حدة، وعبر المؤسسات المشتركة بين الجانبين، وتمّ اختيار ست دول لتمثيل المجموعة، وهي: (باربادوس) عن الكاريبي، (الكاميرون) وسط إفريقيا، (مالي) غرب إفريقيا، (ناميبيا) الجنوب الإفريقي، غينيا الجديدة (بابوا) دول المحيط الهادئ، و (أوغندا) عن شرق إفريقيا.

(٢) محمود أبو العينين: إمكانيات نجاح الحل الإفريقي الموحد لأزمة المديونية في ظلّ المتغيرات الراهنة في النظام الدولي، بحث قدّم لندوة مشكلة المديونية الخارجية للدول الإفريقية، ٥/٧ ماي/مايو ١٩٩٠م، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، ص ١٤.

(٣) تعكس الوثيقة وجهة نظر دول الاتحاد الأوروبي في المخاطر المتوقعة من جراء المتغيرات السياسية والاقتصادية التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة أو المضامين المستقبلية للشراكة على ضوء هذه المتغيرات.

(٤) في ظلّ الاصطدام بالمنافسة الأمريكية وسياسات المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي).

للفتـــرة التي تلت (لومي الرابعـــة) المنتهية في ٢٠٠٠م، مما أدى بالطرف الأوروبي إلى المطالبة بتقسيم دول الـ ACP إلى فئاتٍ حسب ظروفها الاقتصادية، والتعامل معها كفئاتٍ مختلفة، الأمر الذي عارضته دول الـ ACP[١].

وعلى الرغم من المزايا التجارية في (اتفاق لومي)؛ فإنها لم تطبَّق كثيراً، وليس أدلّ على ذلك من أنّ نصيب إفريقيا والكاريبي والباســيفيكي من التجارة الأوروبية قد انخفض من (٧٪) عام ١٩٨٠م ليصل إلى (٣٪) فقط عام ١٩٩٧م[٢].

– مبدأ الحوار السياسي: تُعدّ معاهدة لومي اتفاقيـــة تنموية، لكن بعـــد أن طرحت (الورقة الخضـــراء) مبـــدأ دعم الحوار السياســـي بين الدول الأطـــراف في الشـــراكة الجديدة، التي تحوّلت لاحقاً إلى «المشـــروطية السياســـية» و «المشـــروطية الاقتصادية»[٣]، إذ أنّ بعد (لومي الرابعة)، وفي ظلّ التفويـــض الممنوح للاتحاد الأوروبـــي بخصوص الشـــراكة المســـتقبلية، فإنه يتحدث عـــن العناصـــر التقليدية للحوار السياســـيّ والحكم الجيد، ويتجاوز ذلك ليشمل الحوار أموراً أخرى، كحلّ الصراعات والمسائل الإنسانية.. إلخ، بذلك أصبحت الدول الأوروبية تُجري عملية مساومة سياسية تجعل من الاتحاد الأوروبي الشريك الدوليّ الأول والأكبر لإفريقيا، وهذا مقابل قضية المشروطية، الأمر الذي دفع بدول القارة السمراء إلى قبول الدخول في حوارٍ سياســـيٍّ مع دول الاتحاد[٤]، الأمر الذي يشكّل تقســـيماً محققّاً لـــدول (ACP) بصفةٍ عامّة، والإفريقية خصوصاً، بعد انســـلاخ دول جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي (SADC).

لعل أبرز ما تهدف إليه الاتفاقية الجديدة[٥] ما يأتي:

– إحداث تغييرٍ جـــذريٍّ في تنظيم العلاقة بين أوروبا وإفريقيا؛ إذ تمّ إلغاء نظام التفضيلات لإفريقيا من جانـــب واحد، كما كان في اتفاقية لومي القديمة، ليحلَّ محلّه اتفاقٌ إقليميٌّ للتجارة الحرّة بين الجانبين؛ بعد فترة انتقالية مدتها ٨ سنوات.

– القضـــاء علـــى الفقـــر فـــي إفريقيـــا، ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال التحرير التدريجي لتجارتها مع أوروبا، مع مراعاة الظروف الاقتصادية في هذه الدول.

– تقديـــم منـــح مالية لإفريقيـــا ودول بحر الكاريبـــيّ والمحيطً الهادئ، قدرها ١٣,٥ مليار يـــورو، خلال الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٧م، إلى جانب ٩ مليارات منح سابقة لم تستفد منها هذه الدول. كما نســـجّل قرار المجلس الأوروبي، في اجتماعه لســـنة ٢٠٠٥م، التزامـــه بزيادة حجم المســـاعدات بـ ٢٠ مليار يورو سنويّاً حتى عام

(١) أعربت الدول الإفريقية عن موقفها في مجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في (٩ / ١٠ مارس ٢٠٠٠م)، حين دعت إلى ضمان عدم المساس بالتضامن الإفريقي والتعاون الإفريقي كما ورد في معاهدة (أبوجا).

(٢) حمدي عبد الرحمن حسن: القمّة الأفروأوروبية الأولى.. صراع الأولويات، في: www.islamonline.net.

(٣) ظلّ الجدل مستمراً منذ الستينيات حول ما إذا كانت العلاقة الأورو–إفريقية، والروابط الاقتصادية والعسكرية والثقافية التي أبقتها الدول الأوروبية مع إفريقيا بعد استقلالها، تعكس استعماراً جديداً للقارة (new Colonialisme).

(٤) من بين القرارات التي توصّلت إليها دول ACP المجتمعة في ١٩٩٧م في ليبرفيل (Libreville): قبول الحوار السياسي المطروح، وتمّ تحديد مفهومه بأنه: «ليس أحاديّ الجانب، ولا يمثّل شرطاً مسبقاً، وإنما هو أداة لتنظيم القيم المشتركة، كالديمقراطية،...»، بوجهٍ عامٍّ طبّق مبدأ الحوار السياسي، في سياق الحوار الدائر بين الاتحاد الأوروبي ودول جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي (SADC)، ليكون أول حوار بين أحد أقاليم دول (ACP) وبين الاتحاد الأوروبي.

(٥) كـان الغرض من طرح الولايات المتحدة لقانون النموّ والفرص في إفريقيا منافسة إطار اتفاقيات لومي؛ مما يعدّ مظهراً من مظاهر التنافس الاقتصادي بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية في المنطقة.

٢٠١٠م، ثم يرتفع بـ ٤٦ مليار يورو سنويّاً حتى عام ٢٠١٥م، لكن هذه المساعدات التي يقدّمها لا تسير بشكلٍ عادي، بل يجب على تلك الدول لكي تستمر في تلقيها: احترام مجموعة من التوصيات، وتحقيق مستويات معينة من الأداء الاقتصاديّ والسياسي، وهو ما يؤسّس في حقيقة الأمر لاستعمارٍ جديد[١].

أما أبرز المبادئ المكرّسة في إطار (لومي): فهي تلك المتعلقة بضرورة إرساء مبدأ المشروعية في تنصيب الحكومات الدستورية في بلدان الـ ACP؛ كأساسٍ للاعتراف بهذه الحكومات؛ لأنّ الأمر يتعلق بضرورة توفير مناخ الاستقرار السياسيّ والاقتصاديّ الملائم للتنمية، مما من شأنه دعم هذه العلاقات الأورو-إفريقية، ومما يساهم في تحقيق المصالح المشتركة[٢]، ومن شأنه المساعدة في معالجة ظاهرة النزاعات الإفريقية والتقاتل الناتج عن ظاهرة الانقلابات العسكرية، كما في مالي ونيجيريا، وغيرهما.

أما مطالب الدول الإفريقية من هذا الإطار الذي يربطها بالاتحاد الأوروبي؛ فنجدها تنحصر في نقطتَين أساسيتَين:

١- التخلّص من النظرة التقليدية والإطار القانوني الموروث عن عهد الاستعمار.

٢- العمل على وضع قواعد أكثر إيجابية للقانون الدولي، لتدعيم العلاقات التعاونية بين الدول[٣].

(١) مجدى الشيمى: القارة الإفريقية استقلال تام أو استعمار أوروبي جديد، النيل اليوم، في: http://www.nile.today/%D9%

(٢) حازم علتم: التعاون الاقتصادي لأغراض الإنماء: دراسة في القانون الدولي للإنماء، (دار النهضة العربية الطبعة الأولى، ٢٠٠٦)، ص ٣٠١.

(٣) آمال يوسفي: بحوث في علاقات التعاون الدولي، (الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص ١٧.

ب) اتفاقية كوتونو:

تمّ التوقيع على اتفاقية شراكة جديدة، تربط بين الاتحاد الأوروبي ودول الـACP ، بتاريخ ٢٣ يونيو ٢٠٠٠م، بمدينة كوتونو.

ولقد قام الاتحاد الأوروبي بتقديم بعض الدعم والمساعدة للقارة الإفريقية، برغم محدوديتها على أرض الواقع، في إطار اتفاقية (كوتونو) التي تغطّي الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٢٠م[٤]، وتضمّ الاتفاقيتان نحو ٧٧ دولة، منها ٤٨ دولة إفريقية، و ١٥ دولة من دول الكاريبي، و ١٤ دولة من دول المحيط الهادئ، والجزر التي يُطلق عليها: (أقاليم ما وراء البحار)[٥]، إلا أنّ وضع إفريقيا ضمن دائرة اهتمام واسعة لا تحظى باهتمامٍ خاصّ.

لقد جاء إطار كوتونو مخالفاً، أو بالأحرى أوسع من سابقه، ففي حين كانت اتفاقية لومي تخصّ باهتمامها الجانب الاقتصادي؛ جاءت اتفاقية كوتونو لتشمل إضافة إلى ذلك: الجانب السياسي، على النحو الآتي[٦]:

المحور السياسي:

استحدثت اتفاقية كوتونو إطاراً للحوار السياسي، الذي يعني: الدخول في حوارٍ شاملٍ عميقٍ ومتوازنٍ، أساسه تبادل الآراء والتفاهم المشترك، تترتب عليه التزامات على عاتق الطرفَيْن الأوروبي والإفريقي، إذ يضمّ هذا المحور جملة من الملفات المتمثلة عموماً في:

- الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الراشد: يتضمّن الحوار على هذا المستوى تقييماً منتظماً لمبادئ الديمقراطية والحكم الراشد وحكم القانون، وكلّ ما يتعلق بقضايا

(٤) مقسمة على أربع مراحل متساوية.

(٥) المرجع نفسه، ص ص (١٩٩ ، ٢٠٠).

(٦) آمال يوسفي، مرجع سابق، ص ص (١٨ – ٢٩).

دعم الاستقرار وتجاوز النزاعات، عبر دعم المشروعية السياسية وفق آليات المشاركة السياسية، مرفقة بضرورة دعم الإصلاحات المؤسسية (السياسية والقانونية التشريعية).

– تسوية النزاعات: نصّت الاتفاقية على ضرورة السعي لوضع سياسة متكاملة لبناء السلام، وتسوية النزاعات، ومنعها منذ بروز تداعياتها، من خلال تبنّي أساليب وقائية قائمة على دعم الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وعبر المساعدات التنموية، وعبر مضاعفة جهود الوساطة والتفاوض، وغيرها.

المحور الاقتصادي:

وركزت اتفاقية كوتونو أيضاً على ميادين اقتصادية، تعكسها عدة ملفات، أبرزها ما يأتي:

– تقويم أساليب الحكم والإدارة: من خلال تبنّي الحكم الراشد المبني على الشفافية، ومحاربة كلّ المظاهر السلبية؛ كالرشوة والفساد بكلّ أنواعه.

– تصحيح إطار عمل التجارة الإقليمية الدولية، وتجاوز إخفاقات الإطار السابق لاتفاقيات لومي: مما يستوجب إعادة النظر في أطر العلاقات التجارية التي تربط دول الـACP، من خلال تفعيل عمليات التكامل الإقليمي التي من شأنها تحسين الأساليب الإنتاجية والتنموية.

– تبنّي أدوات تمويلية جديدة، لدعم التنمية في إفريقيا: ولقد تمّ تقديم تصوّرٍ جديدٍ في ظلّ اتفاقية كوتونو لتجاوز عيوب الأدوات التقليدية، مثل نظام Stabex) يعدّ اختصاراً لنظام استقرار أرباح التصدير، أي نظام التعويض الماليّ لتحقيق الاستقرار في عائدات التصدير لدول ACP، طُرح في عام ١٩٧٥م من قبل اتفاق لومي، وألغي عام ٢٠٠٠م عند توقيع اتفاق كوتونو(، أما نظام Sysmin فهو (يعمل على استقرار أرباح تصدير منتجات التعدين، اعتمد في الفترة ما بين (١٩٨٠–١٩٩٥[١]، إذ أصبحت موارد صندوق التنمية الأوروبي وبنك الاستثمار الأوروبي تُوجّه للدول الإفريقية المعنية حسب أغراض النظامَيْن وأهدافهما؛ المتمثلة في زيادة قدرة استيعاب الاستثمارات الأجنبية، وكذا لرفع الدخل القومي، ومعدلات الادخار القومي.

– محاربة ظاهرة الفقر: التي تمسّ فئةً كبيرةً من شعوب إفريقيا، إضافة لمظاهر التهميش الاجتماعي.

– ترشيد استغلال المساعدات والمعونات، مع ترشيد استخدام الموارد: من خلال وضع معايير للموافقة على استخدام المساعدات، تأخذ بعين الاعتبار الأداء الكليّ للاقتصاد.

– تعزيز التكامل الاقتصاديّ: إذ يسعى الاتحاد الأوروبيّ – ظاهريّاً – إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تكامل التجارة والأسواق[٢].

– تخفيف عبء الديون المتعلقة بالدول الإفريقية في إطار مبادرة الدول الأكثر فقراً.

بصفةٍ عامّة: تعدّ هذه الاتفاقية الجديدة بمثابة اتفاق شراكة بين الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية، تهدف – نظريّاً – إلى:

– إحداث تغييرٍ جذريٍّ في تنظيم العلاقة بين أوروبا وإفريقيا؛ حيث تمّ إلغاء النظام الذي يمنح تفضيلات لإفريقيا من جانبٍ واحدٍ– كما

(١) آليتين اعتمدتا منذ السبعينيات، في إطار اتفاقيات لومي، ولم تتمكنا من مواجهة طلبات الدول الإفريقية بالسرعة اللازمة.

(٢) تنصّ المادة ٢٣ على أنه: ينبغي على البلدان النامية، من أجل تعزيز التعبئة الفعلية لمواردها الذاتية، تقوية تعاونها الاقتصادي، وتوسيع المبادلات التجارية فيما بينها، بشكلٍ يؤدي إلى تعجيل تنميتها الا قتصادية والاجتماعية، وعلى جميع الدول، ولاسيما المتقدمة، تقديم الدعم والتعاون اللازمَيْن.

كان فـــي اتفاقية لومي القديمـــة-، وذلك ليحلّ محلّها اتفاقٌ إقليميٌّ للتجارة الحرّة بين الجانبَيْن بعد فترة انتقالية مدتها ٨ سنوات.

- المفتـــرض أن تـــؤدي هـــذه الشـــراكة إلـــى انتعاش الاقتصـــاد الإفريقـــي والتنمية الاجتماعيـــة، إلا أنّ العكـــس هو الذي حدث، ودخلـــت أغلب الـــدول الإفريقيـــة في أزمات الغـــذاء والمديونية، التي كانت وراء نموّ العنف والجريمة المنظمة.

ثالثاً: طبيعة الشراكة (الأوروبية - الإفريقية):

انطلقت هذه الشـــراكة الاســـتراتيجية، في مؤتمر قمّة أوروبية إفريقية[1]، لتشكّل أول لقاءٍ على أعلى مســـتوى من الشمول جمَع الطرفين، بمبادرةٍ من الاتحـــاد الأوروبي، انعقد الاجتماع بالقاهرة علـــى امتداد يومَـــي (٣ ، ٤) أفريل/أبريل ٢٠٠٠م، بهدف بحث أســـس هذه الشراكة الجديدة واســـتراتيجيتها، وكانت القمّة برعاية جهاتٍ عدة، أبرزها منظمـــة الوحدة الإفريقية والاتحاد الأوروبي، ولـــم تخرج موضوعاتها عن المعتاد فـــي المؤتمرات الدوليـــة، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وغيره.

وتأتـــي هذه الشـــراكة بالمـــوازاة مع (قمّة الأمم المتحـــدة للألفية) التـــي تضمّنت جملةً من الإجراءات، من أبرزها: الإعفاء من الديون، ومســـاعدات التنمية الرســـمية، وحـــثّ الدول المانحة على الوفاء بالمســـتهدف المتفق عليه دوليّـــاً، وهو ٧٪ مـــن إجمالي الناتـــج المحلي، وأقرّت بالبـــدء خلال عـــام ٢٠٠٠م بعملية في التجارة الدولية تضمن وصول الدول الأقلّ نموّاً

التوصيف الصحيح لطبيعة العلاقات الأوروبية الإفريقية هو: أنها نوعٌ جديدٌ من الهيمنة مهما اتخذت من مسميات وأشكال جديدة

إلى الســـوق الحرّة بحلول عـــام ٢٠٠٥م، الأمر الذي ما زالت نتائجه لا تلوح في الأفق القريب.

لقد جاءت الشراكة الاستراتيجية الأوروبية الإفريقية للإجابة عن تســـاؤلات شتّى مشتركة بيـــن الطرفَيْن، في ظلّ الانســـداد الذي يعرفه إطـــار (لومي)، بعد الاتفاقيـــة الرابعة المنتهية في عام ٢٠٠٠م، من جـــراء الجدل الدائر حول القضايا المذكورة أعلاه.

ولقـــد أقرت القمّة جملة مـــن الاقتراحات، هي:

- تشـــجيع تدفّـــق الاســـتثمارات، ونقـــل التكنولوجيا والتقنية إلى الدول النامية.
- دفع تنميـــة التقنيات المحليـــة، وتطوير البيئة الأساسية الاجتماعية.
- تطويـــر وضع المـــرأة، وتعزيز دورها في الحياة الاقتصادية.
- الحاجة إلى إصلاح المؤسسات المتعددة الجنسيات.
- إقـــرار الـــدول الناميـــة بأهميـــة تعزيز الديمقراطية والحكم الراشـــد لتحقيق السّـــلْم والاستقرار.
- تأكيد ضـــرورة التعاون الإقليمي (جنوب/جنوب)، والتعاون (جنوب/شمال).

(١) جمع لأول مرة دول الاتحاد الأوروبي مع دول القارة الإفريقية.

كما استوجبت هذه الشراكة الاستراتيجية الجديدة مع الاتحاد الأوروبي على الدول الإفريقية: العمل لأجل الرقيّ والتنمية الذي يسمح لها بالتعامل مع التغيرات الدولية، لذلك جاءت حتمية التحوّل من (منظمة الوحدة الإفريقية) إلى (الاتحاد الإفريقي) في ٢٠٠٢م لتطوير التجربة الإفريقية بشكلٍ أكثر مما سبق؛ لأجل تحقيق أهداف الألفية الجديدة.

كما ظهرت في الفترة نفسها- عام ٢٠٠١م- مبادرة إفريقية جديدة وجديرة بالتتبع والاهتمام، أُطلق عليها اسم: (النيباد)[١]، تسعى إلى تحقيق أهداف تنموية كبيرة، بما فيها ما يتعلق بجلب الاستثمارات للقارة الإفريقية، والعمل على جعل إفريقيا قارّةً خاليةً من النزاعات، في ظلّ استقرارٍ سياسيٍّ واحترام لمبادئ القانون الدوليّ العام، وكذا القضاء على الفقر[٢]، وتعزيز دور المرأة، ووضع الدول الإفريقية على طريق التنمية المستديمة، وإخراجها من خندق التهميش الدولي.

لذلك دعت مبادرة (النيباد) شركاءها إلى إقامة «شراكة عالمية جديدة» بين إفريقيا وشركائها في التنمية، تقوم أساساً على مبدأ تقاسم المسؤولية[٣] إزاء الأوضاع الإفريقية، فعلى الشركاء الوفاء بتعهّداتهم بتصحيح النظام التجاريّ الدوليّ؛ بشكلٍ يسمح بنفاذ المنتجات والصادرات الإفريقية للأسواق الأوروبية والعالمية، والوفاء بتقديم مساعدات التنمية، مع العمل على خفض عبء المديونية التي تُثقل كاهل الدول الإفريقية، وتعوق تنفيذ خطط التنمية بها، وتعرقل تحقيق أهدافها.

إنّ الأمر كفيلٌ بتحقيق المنافع للأطراف الدولية من شراكتها الجديدة مع إفريقيا، من خلال العمل معاً لتدعيم قواعد الأمن والسّلْم العالميّين، إلا أنّ هذه النتائج لا يمكنها التحقّق إلا في حال إقامة شراكة حقيقية، بين إفريقيا والدول المتقدمة، بما فيها دول أوروبا، تكون مبنيّة على أساس الاحترام المتبادل.

وفي إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) أُنشئت: «الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء» (APRM)[٤]، في قمّة الاتحاد الإفريقي المنعقدة في «دربان» في جويلية/يوليو ٢٠٠٢م - تحت قرار رقم (٥٧/٧) للجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف تحقيق فرصٍ لإنجاح (النيباد)، وتُعدّ هذه الآلية حجر الزاوية في الشراكة الجديدة، تسعى لتشجيع جميع الممارسات والسياسات والمعايير التي تؤدي لتحقيق الاستقرار السياسيّ والنموّ الاقتصاديّ والتنمية، تعزّز هذه الآلية: التعلّم من الأقران، وبناء القدرات، من خلال ممارسة الحوار البنّاء والإقناع بين الشركاء، فهذه الآلية ليس المقصود منها أن تكون جهة رقابة، بل الغرض منها تشجيع المشاركة بين الحكومة

(١) لقد تمّ اعتماد وثيقة (النيباد) الاستراتيجية الإطارية في القمّة ٣٧ لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في زامبيا في يوليو ٢٠٠١م، وفي اجتماع أبوجا (نيجيريا)، في ٢٣ أكتوبر ٢٠٠١م، تمّ إعلان الصيغة النهائية للمبادرة، مع تغيير اسمها إلى: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) New partnership for Africa Development(NEPAD)

(٢) انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في حالة فقر مدقع إلى النصف خلال الفترة (١٩٩٠م - ٢٠١٥م).

(٣) تدعو مبادرة (النيباد) الدول المتقدمة والمنظمات المتعددة الأطراف إلى تحمّل مسؤوليات وتنفيذ التزامات في مجالات معينة، عدّدت منها الوثيقة اثني عشر مجالاً، تضمّها الفقرة (١٨٥) من الوثيقة، في مقابل هذه المسؤوليات من الالتزامات؛ فإنّ القادة الأفارقة يتعهدون من جانبهم بتنفيذ الإجراءات التي وردت في الفصل الثالث من المبادرة (فقرة ٤٩).

(٤) African peer review mechanism.

والمجتمع المدني في البلد المقيم[١].

وجاءت قمة (إفريقيا-الاتحاد الأوروبي) الثالثة، المنعقدة في العاصمة الليبية طرابلس يومَي (٢٩ ، ٣٠) نوفمبر ٢٠١٠م، دفعة جديدة لمستقبل العلاقات الإفريقية-الأوروبية وطبيعة الصراع الدولي حول موارد القارة الإفريقية، حيث أدرجت القمة في جدول أعمالها ما يتعلق بالنقاط الحسّاسة المتعلقة بملفات: السلام والأمن، الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان، التجارة والتكامل الإقليمي، البنيات التحتية، أهداف التنمية في الألفية الثالثة، الطاقة، التغيّر المناخي، الهجرة، الحراك السكاني والتوظيف، العلم ومجتمع المعلومات والفضاء[٢].

وبرغم جرأة الطرح؛ فإنّ المؤشرات تفيد بأنّ الطرفَيْن لم يتوصّلا، إلى حدّ الآن، إلى تحقيق التوافق والتوازن المطلوبَيْن لتأسيس الشراكة الإفريقية-الأوروبية الحقّة.

جاءت بدورها القمة الأورو-إفريقية الرابعة في بروكسل يومَي (٢ ، ٣) أبريل ٢٠١٤م، في ظلّ تحديات كبرى[٣]، دفعت الأوروبيين إلى أن يولّوا وجوههم شطر إفريقيا مرّة أخرى، مما دفع الرئيس الفرنسي هولاند إلى طرح مبادرة إقامة تحالف أوروبي-إفريقي لمواجهة الأخطار والتحديات المشتركة للجانبَيْن، إلا أنه على الرغم من حضور قمة بروكسل أكثر من ثمانين وفداً، بينهم (٦١) من رؤساء الدول وكبار المسؤولين، والتزامهم بإعلان خريطة الطريق الممتدة بين (٢٠١٤م – ٢٠١٧م)، والتي تحدّد الأولويات الاستراتيجية في خمسة مجالات، هي: (الأمن والسلام، والديمقراطية والحكم الرشيد، وحقوق الإنسان، والتنمية البشرية والتنمية المستدامة، والنموّ والتكامل القاري)، فإنها سوف تظلّ شعارات لا يُرجى من ورائها نفع ما لم يتمّ التعامل مع التحديات والمعوّقات التي تعترض إقامة شراكة حقيقية بين أوروبا وإفريقيا، وذلك يبقى دوماً التحدّي الجوهريّ والحقيقي[٤].

دلالات الشراكة الاستراتيجية الجديدة:

تحمل هذه الشراكة الجديدة التي تجمع بين الجانبَيْن إطاراً جديداً للعلاقات، يحمل في طياته جملة من الدلالات، لعل أبرزها ما يأتي[٥]:

– تعكس هذه الشراكة الجديدة نهاية زمن انفراد بعض الدول الأوروبية بالحركة والفعل على الساحة الإفريقية، كما هو الحال بالنسبة لفرنسا وعلاقتها الخصوصية بالقارة السمراء، ولا يعني هذا نهاية دور القوى الأوروبية بوصفها قوى منفردة.

– طالما اعتبرت الدول الأوروبية نفسها أَوْلى الأطراف الدولية الأخرى وأحقّها ارتباطاً بالقارة الإفريقية بحكم التاريخ والقرب الجغرافي، إلا أنّ التحوّل الذي يعرفه النظام الدولي منذ نهاية الحرب الباردة، ومنافسة الولايات المتحدة، وبعض القوى الأخرى كالصين، ستكون لصالح القارة نفسها في ظلّ هذه الظروف، إذ إنّ التنافس سيدفع الأوروبيين لتحمّل مسؤوليتهم

(١) محمد المهدي شنين، عصام بن شيخ: الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء، في: http://bohothe. /04/blogspot.com/2010 blog-post _8316.html. 21 . - أفريل 2010م

(٢) القمة الإفريقية –الأوروبية ومستقبل العلاقات بين دول القارتين، مرجع سابق.

(٣) طرأت على المنطقة تحولات معتبرة؛ أبرزها: إعادة تشكيل بنية الشمال الإفريقي بفعل ثورات الربيع العربي، وتداعياتها الأمنية والجيواستراتيجية على منطقة الساحل والصحراء.

(٤) حمدي عبد الرحمن: أوروبا وإفريقيا وجهاً لوجه نحو شراكة أم هيمنة جديدة؟، معهد العربية للدراسات، في: http:// studies.alarabiya.net/hot، الأحد ٠٦ أبريل ٢٠١٤م.

(٥) محمود أبو العينين: العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق.

التاريخيـــة تجاه القـــارة، كمـــا أنّ الرغبة في الحفاظ على مصالحهم ســـتجعلهم أكثر حرصاً على العمل المشترك مع الأفارقة لأجلها.

– الحركة الأوروبية في هذا الإطار الشامل جديرة بخلق منافســـة كبيرة داخل إفريقيا على القطب الأمريكـــي، في ظلّ توفّر البديل للقطب الأوروبي الذي يثير فـــي دول إفريقيا حيرة من جراء الماضي الاســـتعماري المرير الذي خلّفه منذ فترة ليست ببعيدة.

والمصلحـــة الإفريقية ينبغـــي لها أن تكون مـــع الطرف الذي يقـــدّم ضمانـــات أكثر على صعيـــد تحســـين الوضع الإفريقـــي الأليم في النظـــام الدولي الجديد، ويحقّق بعض المطالب الإفريقية المهّمة، وبخاصّة مســـألة الاســـتثناء مـــن عملية التحرير الكامل للتجارة، حتى تتأهل إفريقيا لهذا الوضع، وكذلك الإعفاء من الديون التي تكبّـــل الاقتصاديات الإفريقية[١]، وقد حان الوقت لاتخاذ خطوات أكبر إزاء عدة مســـائل، مثل المتعلقة بحدود المنافســـة بين الأوروبيين والأمريكيـــن فـــي إفريقيا؛ إذ هنـــاك ضرورة لتجاوز منطق تقســـيم البـــؤر الإقليمية المتفق عليها وفقاً لمبدأ مونرو[٢].

فرص نجاح الشراكة الاستراتيجية الجديدة:

بعد عشريةٍ كاملةٍ من طرح مبادرة الشراكة الجديـــدة، التـــي تربـــط الطرفيـــن الأوروبي والإفريقي منذ ٢٠٠٠م، تبقى إنجازاتها ضئيلة، ولا ترقى إلى مســـتوى الآمـــال المرجوة منها، بنسبةٍ أكبر بالنسبة للطرف الإفريقي – خاصّة – الـــذي ما زال رهن مكانه في ظلّ تزايد حجم التنافـــس والوعـــود الغربية عامّـــة، إذ لا تزال إفريقيا تعاني التخلف الاقتصادي، الذي ينعكس أثره في مؤشرات عدّة، مثل: تدنّي معدلات النموّ الاقتصادي، المســـتويات العاليـــة للفقر، تفاقم الديون، تدنّي متوسطات دخول الأفراد... إلخ.

ولعل نجاح هذه الصيغة الجديدة للشـــراكة الأورو – إفريقيـــة يتوقّف علـــى مراعاة بعض الاعتبارات الأساســـية لـــكلا الجانبين، يمكن عرضها كما يأتي[٣]:

– يجب أن يظلّ الاتحاد الإفريقي هو الراعي والجامـــع لأعضائه، ويجـــب أن تحظى مبادئه بالاحتـــرام والتقديـــر الجماعـــي؛ لأنّ الخروج عن الوفـــاق الجماعي يعني تضييع المكاســـب والمصالح.

– هناك ضرورة لوضع اســـتراتيجية شاملة بين الدول الإفريقية، وفق تصوّرٍ مشـــتركٍ وواعٍ للمفاهيم الجديدة المطروحة في هذه الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، كالتدخل لأغراض إنسانية، وفَهْم صلتها ومبتغاها من عمليات التدخّل، فضلاً عن الموقف من الثقافات الوطنية واحترامها في ظلّ العولمة.

– يُشـــترط توفّر جوٍّ من الحوار والتشـــاور الدائـــم والمســـتمر في إطـــار لقـــاءات على المســـتويات كافة، حـــول كيفية التعـــاون في المجالات الأمنية وحفظ السلام، بالتنسيق بين مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي.

– يجب أن تقوم وتُبنى هذه الشراكة الجديدة

(١) من جهته ألغى الاتحاد الأوروبي مبلغ يعادل ٦٥ مليار دولار على الدول الأطراف في لومي.

(٢) مبدأ مونرو: يعبّر عن الوفاق الأمريكي الأوروبي الذي أعلن منذ القرن التاسع عشر، في ٢٣ ديسمبر ١٨٢٣م، يرتكز على تقسيم العمل بين الولايات المتحدة (في أمريكا اللاتينية)، وأوروبا (في إفريقيا ومناطق أخرى)، وعلى حدّ رأي «جورج بول»، أحد مسؤولي إدارة كيندي، اعتبرت الولايات المتحدة أنّ القارة الإفريقية مسؤولية خاصّة بالأوروبيين؛ نظير اعتراف الدول الأوروبية بمسؤوليتها الخاصّة في أمريكا اللاتينية.

(٣) محمود أبو العينين: للعلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، مرجع سابق.

على مبدأ توازن المصالح بين الطرفين لا توازن القوى، وليس على أســـاس خدمـــةٍ لطرفٍ قويٍّ على حساب الآخر.

– يجـــب على الدول الإفريقية ألا تتشـــبث بصفةٍ عمياء بهذه الشراكة الجديدة مع الاتحاد الأوروبـــي علـــى حســـاب التضامـــن الداخليّ والقاريّ بين دول القارة الإفريقية، أو حتى على حساب التوازن السياسي والعسكريّ بين الدول والأقاليم.

– ينبغي لهذه الشـــراكة ألا تؤثّر ســـلباً في المصالح الرئيسة لبعض الدول، أو في حقوقها التاريخية وعلاقاتها الخاصّة.

– سوف ينجح الطرفان الأوروبي والإفريقي في بناء شـــراكة اســـتراتيجية جديدة وجديرة بالثقـــة والدوام؛ في حال مـــا إذا تمخضت عن آليةٍ مستمرة تكفل الحوار المنتظم، والمراجعة الدوريـــة للمصالح المشـــتركة والقضايا محلّ الاهتمام.

رابـعـاً: تقييم الاستراتيجية الإفريقية للاتحاد الأوروبي:

الاســـتراتيجية الإفريقية للاتحاد الأوروبي حلقةٌ من حلقات دعـــم صعود القطب الأوروبي لصالح دعم مكانته الإقليمية والدولية، وشـــكلٌ من أشـــكال الهيمنة الجديدة الممارســـة على الجنوب الذي لا يزال فـــي مراحل التبعية التي ما تزال تغيّر أثوابها.

ما زالت إفريقيا القرن الحادي والعشـــرين تُســـتنزف وتعاني الاســـتغلال بـــكلّ مظاهره،

اقتصاديّاً: من خلال سيطرة الشركات الأجنبية المتنافسة على استغلال الثروات، سياسيّاً: عبر الأجندات الغربية التي تتعمد زرع اللاستقرار المبرمج الهادف إلى توسيع الأزمات وتعميقها، ثقافيّاً: اعتماداً على آليات العولمة.

العلاقات الأوروبية الإفريقية.. والعودة إلى الهيمنة الاستعمارية:

المنتظر من هذه الأطر الرقيّ بالعلاقات الأورو-إفريقية للمستوى المطلوب، والكفيل بتحقيق أهداف الطرفين ومصالحهما، ولو أنّ معادلة: (الكتلة الأوروبية الموحدة من جهة - في مواجهة أطراف انفرادية) هي التي تطرح نفسها في علاقات الاتحاد الأوروبي، حيث يعدّ الاتحاد الأوروبي مستفيداً بقوة في سياسة التعامل الانفراديّ هذه التي تعدّ عامل تجزئة لا توحيد على مستوى الجنوب.

يبقى التوصيف الصحيح لطبيعة العلاقات الأوروبية الإفريقية هو: أنها نوعٌ جديدٌ من الهيمنة مهما اتخذت من مسمّيات وأشكال جديدة.

يدفع ذلك إلى البحث في محدّدات العلاقة ومستقبلها، بحيث تتحول من حالة الهيمنة إلى حالة الشراكة المتكافئة، ولتحقيق ذلك لا بد من تحقيق ثلاث نقاط أساسية:

١- تجاوز مواريث التاريخ الاستعماري، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إعلان الدول الأوروبية عن مسؤوليتها الأخلاقية والمادية عن سنوات الاستعمار، وكيف أنها أسهمت- على حدّ تعبير والتر رودني- في: «تخلّف إفريقيا».

٢- الكفّ عن السياسة التدخلية الأوروبية في الشؤون الإفريقية بحجّة الترويج لنموذج الليبرالية الجديدة، والتي قد تتعارض مع القيم والمواريث الإفريقية التقليدية.

٣- السماح للأفارقة باستخدام قوتهم التفاوضية من أجل تحقيق التنازلات من قِبل الاتحاد الأوروبي؛ لأخذ الأولويات التنموية الإفريقية بعين الاعتبار[1].

لعلّ أبرز الملاحظات الواجب تسجيلها، والمتعلقة بالعلاقات الأوروبية الإفريقية، والتي تستوجب إعادة النظر فيها، ما يأتي:

- محدودية الدور الأوروبي في تحقيق السلام والاستقرار، ومواجهة التهديدات الأمنية التي تعانيها إفريقيا، وهذا مقارنة باهتمامها المتزايد باتفاقيات الشراكة والتعاون، فهذه الأخيرة تهتم أكثر بالميادين الاقتصادية والتجارية والمساعدات المالية.

- المفترض عند الحديث عن علاقات التعاون أن يجمع التطبيق الفعّال لأي شراكة: مساهمة كلّ الدول الأعضاء، في الشمال أو الجنوب على حدٍّ سواء، إلا أنّ الواقع عكس ذلك، فالاتحاد الأوروبي يمارس سياسة الإقصاء كلّما ظهر طرفٌ أو سياسة إفريقية لا تخدم استراتيجيته والمصالح الأوروبية، فهذه النظرة الإقصائية من شأنها كبح جهود التعاون والشراكة الحقيقية.

- التناقض بين الخطابات الأوروبية حول الاستقرار، والممارسات الميدانية الأوروبية الزّارعة للانشقاقات والخلافات الداخلية.

- معضلة شحّ الاستثمارات، التي تعرفها منطقة الشرق الأوسط، وإفريقيا، إذ تُعدّ المنطقة التي لا تتمكن من جذب الاستثمارات الخارجية، بسبب عدم الاستقرار السياسي، وعدم وجود تشريعات مناسبة لجذب رؤوس الأموال، ولهذا تذهب أغلب الدراسات إلى

(١) حمدي عبد الرحمن: أوروبا وإفريقيا وجهاً لوجه...، مرجع سابق.

أنّ هـذه المنطقـة تـدور في حلقـة مفرغة (فالاستثمارات لا تأتي إليها لأنها غير مستقرة، وغياب الاسـتثمارات يؤدي بدوره إلى تكريس عدم الاستقرار).

– محدودية الفائـدة المحققة نتيجة غياب التكامـل الإفريقـي، فالتفاوض بيـن الاتحاد الأوروبـي – بوصفه قوة – ومجموعة من الدول مـن ناحية، وبين كلّ دولة إفريقية على حدة من ناحية أخرى، لا يخدم مصالح الدول الإفريقية، فعدم التنسـيق أدى إلى فقدان الدول الإفريقية للعديد من المزايا.

عمومـاً تمثّـل العلاقـات بيـن الاتحاد الأوروبي والاتحـاد الإفريقي نموذجاً للعلاقات غيـر المتكافئـة، فمـن خـلال المقارنة بين هاتَيْـن الكتلتَيْن يتضح لنـا أنّ القارة الإفريقية تفـوق القـارة الأوروبية من حيـث الجغرافيا والديموغرافيا، ولكن حيـن النظر إلى الجانب الاقتصاديّ يبدو الاختلاف جليّاً تماماً، بشـكلٍ يعكس حقيقة الخلل في العلاقات بينهما، حيث نجـد أنّ الناتج القوميّ الإجماليّ الأوروبيّ يزيد تقريباً أو أكثر بسـبع عشـرة مرة عمّا هو عند نظيره الإفريقي، وهذا برغم أنّ مساحة إفريقيا تبلغ عشرة أضعاف مساحة الاتحاد الأوروبي، مع الأخذ في الاعتبار ما يزخر به الباطن الإفريقي من خيراتٍ وثروات، كما أنّ عدد سكان إفريقيا ضعف عددٍ سكان الاتحاد الأوروبي – تقريباً–، لكن الـدول الإفريقية تضمّ أفقـر دول العالم، بينما يضمّ الاتحاد الأوروبي دولاً ذات مستويات معيشة مرتفعة عالميّاً[1].

خاتمة:

المعروف أنّ طبيعـة العلاقات بين الاتحاد الأوروبـي والجنـوب، بمفهومها الواسـع، غير عادلـة، وغيـر متكافئـة، وتصبّ فـي صالح الاتحاد الأوروبي، فهذه العلاقات تشـّكل نوعاً من الامتداد للعلاقات ذات الطابع الاستعماري، مما جعل منها مانعاً لإحـداث التطور والتنمية في القـارة الإفريقية، وعرقل محاولات التكامل الأفقي.

وبنـاءً عليه؛ فـإنّ ما يجب أن تسـعى إليه إفريقيا عامّة، ليـس فقط كيفية الحصول على أكبر قـدرٍ من المكاسـب والمنافـع من هذه الشـراكة، وإنما يجب أن تستهدف إيجاد كيفية تحقيق تقدّم ملموس فـي أحوالها الاقتصادية والاجتماعيةً والسياسـية، مما يسـاعدها على بلوغ المسـاواة الحقيقية التـي يمكن أن تبني شراكة حقيقية.

مـن هـذا المنطلق: نـرى أنّ هناك حاجة ملحّة ومستعجلة إلى تجاوز الخلافات الداخلية الضيقة بيـن الدول الإفريقيـة، إذ وحده هذا الأمر من شـأنه أن يؤسّـس لعلاقات خارجية حقيقية، لا نقـول علاقة النـدّ بالند، بل على الأقلّ علاقة تحفظ لإفريقيا مصالحها، في ظلّ حالة اللاتـوازن التي تعرفها العلاقات الأورو – إفريقية ■

(١) محمود أبـو العينين فـي: حمدي عبد الرحمن حسن (محرر)، إفريقيا والعولمة، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الإفريقية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ١٩٧.